

## الفصل السابع

### الدستور في كفة الميزان

تأجيل البرلمان شهراً - الوزراء يفكرون في سياسة الوزارة - وفود الاقاليم عند رئيس الوزارة - تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد - اختيار محمد محمود باشا رئيساً للأحرار الدستوريين - سفرى إلى ألمانيا وزيارتي برلين - حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية - خطاب محمد محمود باشا في طنطا في غيرها من العواصم - على يكن باشا وإحالة المستشارين إلى المعاش - وفاة ثروت باشا - عودتي إلى مصر وعدم تأييدي إحالة المستشارين إلى المعاش - الوزارة تنفذ سياسة الإصلاح الداخلي - ميثاق كلوج واتفاقية مياه النيل - معارضة الوفد وموقف الوزارة والقصر منها - الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من اكسفورد - محادثات محمد محمود ، هندرسون - محمد محمود يقابل الملك فؤاد بباريس - حديث الدستور وتعديله - الوزارة البريطانية تغير اتجاهها - جلسة مجلس العموم البريطاني - العودة إلى مصر - خطاب محمد محمود باشا بفتاء سان مارك - تجمهم الجوّ حول الوزارة - مقال : « أما لهذا الليل من آخر » - استقالة محمد محمود وتأليف على باشا وزارة الانتخابات - الأحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك في الانتخابات - الوفد لا يبدى رأيه في مقترحات محمد محمود ، هندرسون - النحاس باشا يؤلف الوزارة فيفوضه مجلس النواب في المفاوضة - مفاوضات النحاس ، هندرسون - الأمل في نجاحها ثم قطعها في اللحظة الأخيرة - اقالة النحاس باشا - صدق باشا يؤلف الوزارة فيقرر الأحرار الدستوريون عدم الاشتراك فيها - تأييدنا الوزارة في كل ما يتفق وسياسة الحزب - التفكير في تعديل الدستور - معارضتنا الفكرة - إحالة القضية إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء - حديث أبي جرج - عودة محمد محمود باشا من أوروبا - مناقشتنا مع صدق باشا في الدستور الذي وضعه - انقطاع ما بيننا وبين الوزارة - اطمئناني إلى موقفنا في المعارضة .

ألف محمد محمود باشا وزارته يوم أقيمت وزارة النحاس باشا . وكان محمد باشا ، والذين تضافوا معه في الوزارة ، يمثلون الأقلية في برلمان الائتلاف . فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير في خطتها للمستقبل . وجعل الوزراء جميعاً يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكي ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الرأي المختلفة . أترأهم يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدق باشا في سنة ١٩٢٥ ؟

لكن تجربة صدقي باشا لم يصادفها التوفيق . فبعد أن خيل إليه أنه حصل على كثرة في مجلس النواب ، تبين في انتخابات الرئاسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . هذا ولم يكن في طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب في الانتخابات ما اتخذه صدقي باشا . وجعلت أنا أرتقب ما ينتهي إليه تفكير الوزارة في سياستها لأرى أيمكن الدفاع عنها . وكتب أشد حرصاً على تبين هذه السياسة لأننى كنت مسافراً إلى أوروبا أستشفى ، بعد حادث السيارة التى صدمتني وانشرخت بصدمتها عظمة ساق اليسرى . فقد كان صديقى الأستاذ محمود عزمى يعمل معى في السياسة ، وكنت أريد أن أطمئن إلى دفاعه عن سياسة الوزارة إذا اطمأنت أنا إليها . وظللت على ذلك قرابة ثلاثة أسابيع ، تدرجت خلالها في الخروج من بيتى أتوكأ على عصا ، وذهبت فى أثنائها فقابلت محمود باشا عبد الرازق ، وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيراً للداخلية معه ، ورجوته ألا يشترك فى الوزارة ، إيماناً منى بأن مناصب الحكم توزع الثقة بمن يلونها ، وحرصاً على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم . وأجابنى محمود باشا إلى ما طلبت ، لكنه طلب إلى أن ألغى سفرى إلى أوروبا ، لأنه لا يعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى إلى تعليق الحياة النيابية . واعتذرت من عدم استطاعتي قبول طلبه ؛ لأننى مجهود ، ولأن ما أصابنى من صدمة عصبية بسبب حادث السيارة يقتضىنى ، برأى الطبيب ، راحة واستجماماً واستشفاء . وذكرت له أننى مطمئن إلى أن الأستاذ عزمى يستطيع ، متى أقنعتة بالسياسة التى تنتهى إليها الوزارة ، أن يدافع عنها بالقوة التى أدافع أنا عنها .

فى هذه الأثناء كذلك ، وقبل أن تعلن الوزارة خططها للمستقبل ، كانت وفود من مختلف الأقاليم تجئ مع المديرين إلى القاهرة ، ثم تقابل رئيس الوزارة ، فتعلن الثقة به والاطمئنان لحكمه . وكان محمد محمود باشا يخطب كل وفد بأن وزارته وزارة استقرار ونظام ، وأنها لن تدع الفوضى تطل برأسها من جديد ، وأن القانون سيجرى حكمه فى الناس جميعاً على سواء ، صغيرهم وكبيرهم ، قويهم وضعيفهم ؛ وأن الوزارة ستبذل غاية الجهد لخير البلاد وأبنائها جميعاً بلا تفریق بينهم . وكانت هذه الوفود تعود من حيث أتت تتحدث بما سمعت ، وتذيع أقوال رئيس الوزارة فى أوساط الريف ، فى حين كانت الصحف تذيعها فى أوساط المدن والأقاليم ، يطلع عليها ويستمع إليها أهل البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

واقترع موعداً سفرى ، فأطلعنى محمود باشا عبد الرازق على خطة الوزارة : أنها ستعلق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهى ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على الدجل السياسى ، وأن تقر فى البلاد الحكم التزىه يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته ، وأن تعمل فى سبيل الإصلاح الداخلى كل ما تستطيع . ورأيت فى هذه الخطة صراحة محمودة . فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيا مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل وإصلاح .

أفضيت بهذه المعلومات كلها إلى زميلى الأستاذ محمود عزمى ، وسألته : أهو مستعد للدفاع عن هذه السياسة عن عقيدة واقتناع ؟ وأخبرته أنني مستعد لإلغاء سفرى إذا لم يكن هو مقتنعاً بما ذكرته له ، ولم يكن مستعداً للدفاع عنه . وقد أكد لى أنه مؤمن بأن هذه الخطة التى اعترمت الوزارة اتباعها هى الوحيدة الملائمة للموقف ، وأن استمرار الحال على ما كانت عليه ضار بمصر أبلغ الضرر ، وأنه سيكون قوياً فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة . بهذا اطمأنت إلى أنني سادع من يحل محلى فى رياسة تحرير السياسة ، ومن يدافع عن سياسة وزارة محمد باشا محمود خير دفاع .

فى هذه الأثناء كذلك اتصل بى صديقنا الأستاذ أحمد نجيب المهدي الموظف بوزارة المالية ، وأخبرنى أن محمد باشا محمود يطمع فى أن يختار رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ، وأنه سيندل ، متى تولى هذه الرياسة ، كل جهده ، وسيجعل ماله دعامة للحزب وسنداً . ولم أتردد لدى سماعى أقواله أن أجيبته : إن رياسة محمد باشا للحزب أصبحت أمراً طبيعياً ، بعد أن تولى رياسة الوزارة برضا زملائه زعماء الحزب جميعاً . لقد خطب له دولة صدق باشا بمنزل آل عبد الرازق باشا ، مهتماً إياه بالرياسة التى أسندت إليه عن جدارة . وقد اشترك معه الدكتور حافظ بك عفى وزيراً للخارجية . فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيساً لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا .

ولم أكن فيها قلته من ذلك مجاملاً لمحمد باشا ، بل كنت أقرر ما يمليه المنطق كما أفهمه . لقد اختلفت مع محمد باشا فى الرأى غير مرة . وقد رفضت ، قبل أشهر معدودات من تأليفه الوزارة ، أن أنشر له فى السياسة ما أراد نشره . وقد كنت على غير رأيه فى أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى ألفها النحاس باشا . وكنت فى هذه المسائل كلها متفقاً فى

الرأى مع إسماعيل صدق باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وكثيرين غيرهم فى الحزب . أما وقد رضى الحزب رياسة محمد محمود للوزارة ، فقد رضى بذلك رياسته للحزب ؛ إذ كانت هذه الرياسة شاغرة منذ تخلى عنها عبد العزيز فهمى باشا .

حان موعد سفرى إلى أوروبا ، فانتقلت على الباخرة الألمانية «أوزورامو» من بور سعيد إلى جنوا ، ثم انتقلت بالقطار عابراً الغابة السوداء إلى كولونيا حيث أقيم معرض دولى للصحافة ، حيث يقام مؤتمر دولى للصحافة كنت متدبلاً لتمثيل مصر فيه . سافرت وأنا أشد ما أكون اطمئناناً إلى أن الأمور ستجرى فى مصر رخاء ، لا يعكر صفوها بعض التعكير إلا ما قد يقدم عليه الوفد ، الذى أقصى عن الحكم ، من نشاط تخشى عواقبه . وأقيمت مع زوجى بكولونيا زماً نعمت فيه بهدوء كنت فى أشد الحاجة إليه ، واستمتعت بمناظر (الرين) الباردة ، وأعجبت فى أثناء ذلك بمعرض الصحافة ومادل عليه من قوة (صاحبة الجلالة) فى أمم الأرض المختلفة . فلما انعقد مؤتمر الصحافة ، وألقيت فيه كلمتى باسم مصر ، رأيت بعد ختامه أن أزور برلين . فلم أكن شهادتها من قبل مع كثرة سياحتى فى أوروبا ، سواء حين كنت أدرس للدكتوراه ، أو بعد عودتى إليها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ولم يكن عجباً أن أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد ألقى فى روعى ، بعد الذى قرأته من الأدب الفرنسى أيام كنت طالباً بباريس ، أن الألمان شعب متفطرس ، يمتق حرية الرأى ، ويسير فى حياته الخاصة والعامة سيرة عسكرية يعافها الطبع الحر . فلما رأيت فى رحلتى هذه بلاد الرين : ماينس ، وفرانكفورت ، وكولونيا ، واستمتعت حواسى بجماها الفتنان - رأيتى أكثر تسامحاً مع هؤلاء الذين يسميهم الفرنسيون البوش (Les Boches) وأوجبت على نفسى أن أزور العاصمة الألمانية ، وأن أرى عن كثب حياة هذه الأمة التى خرجت كسيرة من الحرب العالمية ، ثم لم تلبث أن نهضت على قدميها ولما تمض على نهاية الحرب عشر سنوات كاملة .

ليس هذا مقام الحديث عن برلين وما شهدته فيها . وإنما أذكر حديثاً جرى بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ، حين كنا نتناول طعام الغداء معاً . فقد سألتى عن علاقات مصر وإنجلترا ، ثم قال : أستبيحك العذر إذا قلت إنكم لم تحسنوا صنفاً بتعويق اتفاقكم مع إنجلترا . إنكم تظنون هذه الاتفاقات باقية مخلدة . لكن الواقع غير هذا . ولو أنكم عقدتم اتفاقاً أتاح لكم النهوض بشئونكم الداخلية ، ثم رأيتم بعد سنوات معدودات أن تعدلوا فيه ، لرأت إنجلترا نفسها مضطرة إلى إجابة مطلبكم ، والتزول لكم عن كثير مما

تتمسك به ، ثم لتكرر ذلك من بعد حتى تبلغوا مأربكم . أما أن تقفوا حيث أنتم ، لأنكم لا تبلغون كل ما تطلبون ، فلن يكون من أثر ذلك إلا أن يطول وقوفكم ، وأن تضيع عليكم فرص تستطيعون انتهازها .

أذكر هذا الحديث الآن ، وأذكر أنه ترك في نفسى أثره . على أننى ، إذ أكتب هذه المذكرات في سنة ١٩٤٩ ، أنظر إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وموقفنا الحاضر منها ، وأذكر ما كان من تمسك الإنجليز بها في مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ . ومن الإنصاف مع ذلك أن أذكر أن حجة مدير الصحافة الألمانى كانت ولا تزال قائمة . فقد تفاوضت إنجلترا مع مصر في سنة ١٩٤٦ ، وقبلت في هذه المفاوضات أن تجلو قواتها عن مصر في سنة ١٩٤٩ . ولولا مشكلة السودان ، لأمكن أن تصل الدولتان إلى اتفاق في حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كان فرج بك ميخائيل موسى هو القائم بأعمال المفوضية المصرية في أثناء مقامى بيرلين . وقد وقفت منه ، ومن الصحف التى ترد إلى المفوضية ، على مجرى الأحوال في مصر منذ تركتها إلى أن وصلت العاصمة الألمانية . واطلعت على نص الأمر الملكى ، الذى صدر بوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبتعطيل بعض مواد الدستور في أثناء هذا الوقف ، وعلى المذكرة التى وضعها مجلس الوزراء تسويغاً لهذا الإجراء . وعرفت أن محمد باشا محمود يبدى أضخم النشاط في شئون الحكم ، وفي اطلاع الرأى العام مباشرة على ما تقصد وزارته إلى القيام به من الأعمال . وتلوت تفصيلات ما حدث في اجتماع عقد بمدينة طنطا ، خطب فيه إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا . وفي هذا الاجتماع أيد صدقى باشا وزارة محمد باشا بكل قوته ، وشرح محمد باشا لسامعيه ، وكانوا ألوفاً ، سبب تعطيله الحياة النيابية وما اعتزم أن يقوم به لخير المصريين جميعاً ، وفي مقدمتهم الفلاحون والعمال ، من إصلاحات واسعة النطاق . فأما نشاط الوفد في معارضة الوزارة فكان محدوداً لا تخشى عواقبه .

وقد عرفت فضلاً عما سبق أن الأستاذ محمود عزمى ترك جريدة السياسة وانضم للمعارضة . وقد دهش الذين كانوا معنا من المصريين حين ذكرت لهم أننى أعرف مجمل ما احتوى عليه الأمر الملكى بوقف الحياة النيابية ، وأننى ذكرته للأستاذ عزمى ، وأنه اتفق معى على الدفاع عنه في أثناء غيابى ، بعد أن أخبرته أننى مستعد أن ألقى سفرى إلى أوروبا إذا لم يكن هو مستعداً لهذا الدفاع . ولم أجد جواباً على دهشتهم ودهشتى لهذا الأمر إلا أن قلت : لعل له عنراً وأنت تلوم !

وتركت برلين إلى ميونيخ ، ثم إلى ( باد جاشتين ) أستشفى بعيهاها كأمر الطبيب الذى عالج ساقى من الصدع الذى أصابها . وإننى لئن باد جاشتين إذ جاءتني بريقة من فرج بك ميخائيل تنبئني أن لي خطاباً ( بشباك البريد ) . وذهبت إلى مكتب البريد وتناولت الخطاب ، فإذا فيه بريقة من الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية باستدعائى إلى مصر . وكتبت من فورى خطاباً إلى الدكتور حافظ أذكر له فيه أننى سأعود إلى مصر بعد أن أتم استشفائى ، وبعد أن أذهب إلى باريس إتماماً لبرنامج رحلتى . ولم أشك فى أنه قد اضطر بسبب استقالة الأستاذ عزمى إلى إرسال هذه البرقية .

وأتممت استشفائى وسافرت إلى باريس . وغداة وصولى إليها ، ذهبت إلى المفوضية المصرية أودى واجب الزيارة لمن بها . وهناك علمت أن عدلى باشا يكن بالعاصمة الفرنسية ، وأنه يقيم بفندق ماجستيك على مقربة من المفوضية . فذهبت إليه فى موعد ضربه . وقد تناول حديثنا ما يجرى فى مصر . ورأيت الرجل ملماً بكل ما تنشره الصحف المصرية . وما نشرته أن الوزارة ، وزارة محمد باشا ، اعترمت إقالة ثلاثة عشر مستشاراً بالاستئناف بنقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين سنة إلى ستين فقط ، وأن سبب هذا الإجراء يرجع إلى أن ثلاثة أو أربعة من المستشارين لا يصلحون صحياً أو لسبب آخر للبقاء فى مناصبهم ، وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقاً لهم من تقرير إحالة هؤلاء الثلاثة أو الأربعة إلى المعاش . وافقت عدلى باشا على أن هذا الإجراء العنيف مع رجال المحكمة العليا فى مصر غير جائز ، وأن القضاء يجب أن يظل له احترامه وألا تخدش سمعته ، وأن أخطاءه ومساوئ بعض رجاله يجب أن تستر حتى لا تتزعزع ثقة الناس به ، وأن من الخير العمل لوقف هذا الإجراء الشاذ إن أمكن .

وبعد الظهر من ذلك اليوم وجدت بطاقتين بالفندق ، إحداها من عدلى باشا رداً لزيارتى ، والثانية من ثروت باشا ، فكان واجباً أن أزور ثروت باشا فى مسكنه على مقربة من قوس النصر بباريس . وذهبت إليه عصر الغد على موعد . فقابلتنى سيدة أخبرتنى أن الباشا أسف أشد الأسف لعدم إمكانه مقابلتى ، لأنه يشكو ألماً حاداً فى كتفه اليسرى ، وأنه يرجو أن أعود فى اليوم التالى فى الموعد نفسه . وعدت إليه فى الغد ، فإذا القضاء حم فيه ، فانتقل إلى رحمة الله بعد ساعات من ذهابى إليه فى المرة الأولى . وقد تولانى لهذا النبأ الفاجع ألم حز فى نفسى ، لأننى كنت أحب الرجل من أعماق قلبى .

وتركت باريس إلى فيشى ثم إلى مرسيليا حيث عدت على باخرة فرنسية إلى الإسكندرية .

وكان إبراهيم بك الهلباوى معى على ظهر الباخرة . وقد دارت بيننا أحاديث شتى كانت إحالة مستشارى الاستئناف إلى المعاش بعضها . وقد رأيت الرجل متفقاً مع عدلى باشا ومعى تمام الاتفاق على استنكار هذا الإجراء ، وعلى ضرورة منعه إن أمكن . فلما نزلنا الإسكندرية ذهب إلى فندق سان استفانو ، وهناك قابلت من الوزراء لطفى بك السيد ثم الدكتور حافظ عفيفى ، فلم ألبث بعد أن تهادينا التحية أن حدثهم فى أمر المستشارين ، وأن جعلت أدلل على رأى بحجج أقواها أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج ، وأن إشاعة القول فى الناس بأن هذا الإجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يحكمون فى رقاب الناس وحرىاتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، إضعاف لثقة الناس بالقضاء كله ؛ وأن إقناع جماعة المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير إحالة من يرون إحالته إلى المعاش من زملائهم أكرم للقضاء ، وللوزارة ، ولجمهور المتقاضين وللشعب كله . وقد بلغت منى الحماسة فى الدفاع عن رأى أن قال الدكتور حافظ : لعلك لو لم تسافر وتركتنا ، وأقنعتنا بهذه الحجج ، لم نلجأ إلى هذا الإجراء . أما وقد سرنا فيه شوطاً بعيداً ، واتفقنا مع جلالة الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم به أمراً مقررأ مرتقبأ بين يوم وآخر - فإن عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن . والوزارة على كل حال تحمل تبعته وتستطيع الدفاع عن تصرفها فيه .

سافرت إلى مصر وذهبت إلى مكتبى فى السياسة ، وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الإجراء ، وألا أنشر دفاعاً عنه أياً كان مصدره ، إلا أن يكون بلاغاً رسمياً لا حيلة لى فى منعه . وبقيت عند عزمى ، فلم أكتب فى الموضوع كلمة ، ولم أنشر شيئاً كتبه غيرى ، ولم أستجب لرجاء فى نشر شئ .

• • •

برت الوزارة بما وعدت به الشعب من إصلاح . فبدأت تنشئ المستشفيات المركزية والقروية ، وجعلت تردم البرك مصدر الأمراض ، وعملت للنهوض السريع بشئون العامل والفلاح ، وتوسعت فى نشر التعليم الأولى ، وأنشأت مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ، ورأى الناس نشاطاً لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ، ولا أيام برلمان الائتلاف . وسكن الناس فى الأقاليم إلى هذا الحكم واطمأنوا له . ولم تكتف الوزارة بهذه الشئون الداخلية ، بل اشتركت فى الحياة الدولية اشتراكاً لم يسبق لمصر بمثله عهد ، فانضمت مصر إلى ميثاق كيلوج لنبد الحرب وصيانة السلام ، وهو الميثاق الذى وقع

بيارس في أغسطس سنة ١٩٢٨ . ثم إنها عقدت اتفاقية مياه النيل مع إنجلترا في أوائل سنة ١٩٢٩ .

رأى الناس هذا كله ، ورأوا فيه من أسباب الحيوية ومن صور النشاط ما جعلهم يطمنون إلى الحكم وإلى نزاهة القائمين به . وزادهم اطمئناناً أن الوزارة لم تكتف بالعمل في صمت ، بل كان رئيسها يعقد الاجتماعات في عواصم المديريات المختلفة يحدث الناس بما عمل ، وبما يعتزم أن يعمل . وبذلك نشر في البلاد جواً من الثقة به ، والاعتقاد بأن وزارته باقية زمناً طويلاً ، حتى لكأنما نسى الناس أن السياسة المشرقة على أقدار مصر تأتي أن يقوم في مصر شيء ثابت مستقر .

كانت معارضة الوفد للوزارة قائمة بطبيعة الحال على أن الوزارة سلبت الأمة سيادتها بتعطيل الحياة النيابية . ولم يكن لهذه المعارضة صدى في الأقاليم ، ولم يكن صداها واضحاً في غير الصحف وفي مظاهرات محدودة في العاصمة . وكانت الحكومة تأخذ هذه المعارضة بشدة تزيد أحياناً على ما يقتضيه الموقف . ومن المتعذر تحديد التبعة فيما كان يقع من ذلك . حدث أن قرر الوفد ذهاب جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية إلى سراى عابدين للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وعلى قيام وزارة محمد محمود باشا المسئولة عن هذا الإجراء ، فاعترض البوليس الذين ذهبوا إلى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق ، تنفيذاً لقانون التجمهر ، فلم يذعنوا ، فضربهم وضرب النظارة الذين ذهبوا يمتعون أعينهم بهذا المشهد . وقيل يومئذ إن القصر غضب لهذه المعاملة ؛ لأن أبوابه مفتوحة للجميع . وكان الرد الطبيعي على ما قيل من ذلك أنه غير معقول ؛ فأبواب القصر مفتوحة للجميع في حدود القوانين ، ومنها قانون التجمهر ؛ ومفتوحة للجميع إذا لم يكونوا ثائرين على القانون أو على أمر ملكي أصدره صاحب العرش . لكن ما حدث اتخذ مادة لكتابة الصحف ، ولتغذية المعارضة ، وللقول بأن الملك فؤاد غير راض عن الوزارة ، وأنها لذلك لا تقوى على البقاء زمناً طويلاً .

على أن ما قيل من ذلك لم يغير من ثبات محمد محمود باشا ومن عزمه وحزمه وشدة مراسه . إنه اضطلع بالعبء وسار فيه ناجحاً ، فلن يكون لمثل هذه الأفاعيل ولا لمثل هذه الأقاويل سلطان عليه . لقد وضع سياسة إصلاح داخلي شامل وأخذ نفسه بتنفيذها ، فهو ماض في ذلك لا ترده عنه صعاب وإن عظمت . ولست أدري : أكان يشعر بأن هذه المعارضة كانت تغذى وكانت تقوى شيئاً فشيئاً ، وإن كانت أعماله في الإصلاح تجعل هذه القوة بطيئة الظهور إلى حد كبير ؟ أما نحن في « السياسة » فلم يكن يعنيننا من أمر

التيارات الخفية إلا أن تقاوم آثارها الظاهرة بأقلامنا ، وأن نعمل جاهدين لإحباط الدعايات التي كانت تبثها صحف الوفد في شتى الألوان والأساليب

توالت الأيام والأسابيع والشهور ، ثم أعلنت جامعة أكسفورد ، التي تعلم محمد محمود باشا في كلية باليول من كلياتها الكبرى ، أنها قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية . وقرر محمد باشا أن يسافر إلى إنجلترا ، لتلقى هذا اللقب الشرفي في حفل يقام خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٩ . ولما كان محمد باشا يعلم أنني معتمز السفر في الصيف ، فقد بعث إليّ يذكر أنه يسره أن أسافر في الوقت الذي يسافر فيه . ووافقت على ذلك برغم أعذار عائلية كانت تقتضي التمهّل . وسافرت وزوجي على الباخرة التي سافر عليها محمد باشا ، ونزلنا جنوا ، فأقلنا القطار منها إلى لندن مباشرة . وكذلك بلغنا العاصمة البريطانية قبل أن تنقضى خمسة أيام على مغادرتنا القاهرة .

وانقضى الأسبوعان الأولان ، وحضرنا حفل توزيع الشهادات الفخرية في جامعة أكسفورد . وزرت أنحاء شتى من هذه المدينة الجامعية الصغيرة الحجم ، الضخمة الاسم ، العظيمة الأثر في حياة إنجلترا وفي حياة الإمبراطورية البريطانية بأسرها . وكان محمد باشا في أثناء مقامه بلندن نازلا (بيوت هاوس) مقر المفوضية المصرية ، وكنت أذهب إليه هنالك كل يوم . وكان الحكم قد انتقل في إنجلترا من يد المحافظين إلى يد العمال في الشهر الأول من هذه السنة ، سنة ١٩٢٩ . وإنني لأتحدث إلى الباشا يوماً ، إذ قال لي إن لديه سراً يريد أن يفصح به إليّ لأشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لي أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته في المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، عليها تستطيع أن تنتهي إلى اتفاق معه . وأضاف أنه يخشى أن تنتهي هذه المحادثات إلى استقالة وزارته ، وإلى رجوع البلاد إلى عهد الفوضى الذي أنقذها منه . وإذا كانت مفاوضات ثروت - تشمبرلن في سنة ١٩٢٧ هي آخر ما انتهى إليه وضع الأمور بين مصر وإنجلترا ، وإذا كنت أشعر بأن حكومة العمال قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر - فقد ذكرت ذلك الحديث الذي دار بيني وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية . وعلى ذلك أجبت محمد باشا : « أن هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ، أياً كانت النتائج التي تترتب عليه . فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه . فإن أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الإنجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة . فإذا طلب إليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيساً للوزارة .

هذا إلى أنك إذا نجحت في تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرًا لك لا ينسأه منصف . فإن أنت قطعت المفاوضة واضطرت للاستقالة ، كان ذلك عملاً وطنياً يحفظه لك التاريخ » .

شعرت أن الرجل ميال لرأى ، وإن رأيت طويلاً التفكير في الأمر . ولم أقف يومئذ على مدعاة تفكيره : أهو خوفه من أن تؤدي المحادثات إلى استقالة وزارته وهى ماضية من الإصلاحات الداخلية فيما هى ماضية فيه ، وهى قد أقرت في مصر النظام والطمأنينة ؟ أم أن عوامل أخرى لم يطلعنى عليها هى التى دعت إلى طول الأناة ؟ أم أنه كان قد استشار غيرى ، فأشار عليه بغير ما أشرت ؟

كان يتردد على محمد باشا في هذه الفترة رجلا من معارفنا الإنجليز في مصر : هما مستر جيرالد دلاى مراسل روتر في القاهرة ، والريت أونرابل سيسل كامبل . وكان الرجلان أيرلنديين . وكانا فيما فهمت يحاولان إقناع محمد باشا بأنه سيحصل من حكومة العمال على أمور لم يحصل ثروت باشا على شيء منها في مفاوضاته مع سير أوستن تشمبرلن في سنة ١٩٢٧ .

وأخيراً ، بعد يومين أو ثلاثة أيام ، فهمت أن المحادثات بدأت فعلاً بين محمد باشا ومستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، وأن دلاى وكامبل كانا يحاولان تذليل العقبات التى تقوم في طريق هذه المحادثات . وكان المتفق عليه أن تبقى المحادثات سرّاً مكتوماً لا يطلع عليه أحد إلى أن تبلغ غايتها . فإن نجحت فيها ، وإلا اعتبرها الطرفان كأنها لم تحدث .

وبعد أسبوع من بدء المحادثات أطلعنى محمد باشا على مشروع وضع في وزارة الخارجية البريطانية بصور ما أسفرت عنه هذه المحادثات ، وطلب إلى رأى في محتوياته . وكان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع معقولا يومئذ في رأى الأحزاب المصرية جميعاً . فقد تحطمت مفاوضات عدلى - كرزون على صخرة الاحتلال ، وتمسك الإنجليز بأن تبقى القوات البريطانية المحتلة مصر منتشرة في المدن وغير المدن من بلاد الدولة . وكذلك كان الشأن في مفاوضات ثروت - تشمبرلن . وكان المصريون ، منذ تألف الوفد في سنة ١٩١٨ ممثلاً لإجماع الأمة ، يرون أن تجلو القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة لهم في مصر . وكان هذا المشروع الذى دفعه إلى محمد باشا قائماً على أساس انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة . مع ذلك

وجدت في المشروع مآخذ ، وأبدت عليه ملاحظات ، أيسرها أنه لم يراع عواطف المصريين حين نص على أن تكون التل الكبير هي الحد الفاصل بين منطقة القناة وما وراءها . فتذكير المصريين في معاهدة باسم التل الكبير ، وموقعة التل الكبير هي التي أدت إلى احتلال الإنجليز مصر ، فيه جرح للعزة المصرية لا موجب له . كذلك أبدت ملاحظات عن نظام الامتيازات ، وعن بعض مواد أخرى في المشروع ، أحلها محمد باشا محل الاعتبار . وآية هذا أنه بعد أيام من ذلك دفع إلى مشروعاً جديداً لوحظ في وضعه رفع ما اعترضت عليه ، وإن كانت الصيغ التي وضعت قد أثارت منى ملاحظات جديدة كانت محل بحث جديد .

بينما كانت هذه المحادثات تجري سرّاً بين رئيس الوزارة المصرية ومستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كان الملك فؤاد وفي معيته وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفي يزور عواصم أوروبا ، وكان في أثناء هذه المحادثات في برلين . ثم إن جلالة انتقل إلى باريس ليحجىء بعد ذلك منها إلى لندن . وفي أثناء هذه المحادثات كذلك استدعى محمد باشا عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وكانت المحادثات قد تقدمت في مراحلها ، فأصبح شأن الصياغة النهائية هو الأساس ، وهو الذي تولاه بدوى باشا .

ودخلت يوماً غرفة محمد باشا ، فوجدته ومعه الدكتور حافظ عفيفي ومستر كامبل ومستر دلاني ، وهم يتحدثون حديثاً شعرت كأنهم لا يريدون أن أقف عليه . لكن محمد باشا أخبرني بعد ذلك ، وفي اليوم نفسه ، أن الدكتور حافظ حين عرف أمر المحادثات رأى ضرورة اطلاع جلالة الملك عليها ، وأن ذلك كان واجباً منذ بدايتها ، وأن كامبل ودلاني كانا يريان كذلك ضرورة سفر محمد باشا إلى باريس لمقابلة الملك وإطلاعه على المراحل التي تمت . وتحفظت أنا في الحديث ، وقلت إن دولتك أدري بما يجب في مثل هذا الموقف . وإذا كان لي ميل فعله يتفق مع ما يراه كامبل ودلاني ، وذلك لمصلحة المحادثات نفسها . وأنت لن تغيب في باريس أكثر من يومين تعود بعدهما إلى استئناف مجهودك .

وفي الغداة سافر الرجل إلى باريس ، وعاد بعد يومين فاستأنف مجهوده .

بعد يومين أو ثلاثة أيام من عودة محمد باشا من باريس إلى لندن ، وفيما كان يطلعي على آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق الذي انتهت إليه محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية ، سألتني على غير انتظار منى : ما رأيك في تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجئ ، ولم أتردد مع ذلك في الإجابة عنه بقولي : أناشدك الله يا دولة الباشا ألا تفكر

فى هذا الأمر ! إن كل تعديل للدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر إلا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور . وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه . ومن غير المعقول أن نجاهد هنا فى لندن لنكسب لمصر حقوقاً من الإنجليز جديدة ، ثم ندع الناس فى مصر يقولون إنك تريد أن تضع على شعب مصر حقوقاً كسبها بالدستور فعلاً . وإذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملاً بعد أن تطمئن البلاد ، وبعد أن تستطيع الحكم على نوابها وعلى أحزابها حكماً سليماً ، فإن التفكير فى تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيداً لهذا التعديل . ومن شأن هذا الظن أن يجنى على مشروع المعاهدة الذى انتهت إليه ، والذى تعتقد أنت وأعتقد أنا أنه كسب لمصر عظيم فليكن عملنا الآن مقصوداً على بذل الجهد للدفاع عن مشروع المعاهدة ، ليقبله الرأى المصرى والبرلمان المصرى ، ولندع لمن شاء أن يحمل تبعه التفكير فى تعديل الدستور .

استمع الرجل إلى أقوالى هذه ، وشعرت من حسن إصغائه أنه مستريح إليها . لكنه مع ذلك قال : وإذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس ؟ لم يكن هذا ديدن الأحرار الدستوريين فى يوم من الأيام . وأجبت على الفور : أشاركك فى الرأى بأن مجرد الخوف من الرأى العام لا يكفى ، ولا يجوز أن يصد سياسياً عن المضى فيما يؤمن بأنه يحقق المصلحة لبلاده . لكننى لا أرى : أين هذه المصلحة ؟ إن دستورنا ، كغيره من الدساتير ، لا يتناول إلا مبادئ عامة قيمتها إحسان تطبيقها . ولم أر قط ما تعاب به هذه المبادئ منذ صدر الدستور . إنما كان العيب فى التنفيذ . فإذا صلح القائمون على تنفيذ الدستور ، وشعر الشعب بواجبه وتبعته ، كانت هذه المبادئ خير ما يودى إلى تقدم البلاد ورفقها . وأود أن أعرف : أين العيب فى نصوص الدستور وفى مبادئه ، حتى يفكر الإنسان فى تعديله ؟ أما ولست أرى شيئاً من ذلك ، فإننى أعود فأناشدك بالله ألا تفكر فى هذا الأمر ، وأن ترفضه إذا عرض عليك ، وإن أدى رفضه إلى استقالة الوزارة .

صمت الرجل هنيهة ثم قال : إنك تتكلم بحماسة وحماسة لا سبيل معهما إلى إقناعك بغير رأيك . أهلاً تقابل الدكتور حافظ عفيفى وتحدثه فى الأمر ، ثم تذكر لى ما انتهى إليه حديثكما ؟ وأجبتة إلى ما طلب واتفقت مع الدكتور حافظ على موعد لتلتى فيه فى

المفوضية . وتلاقينا ودار الحديث في الموضوع نفسه . وأردت أن أحدد مدى هذا الحديث ، فسألت الدكتور حافظ عن المواضيع التي يراد تعديل الدستور فيها ، فضرب لي بعض أمثال منها قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة في مستهل الدورة . وكان جوابي أن هذه المسائل وأمثالها تقتضي تفسير الدستور لا تعديله ، فلم يحدث أن أساء مجلس النواب استعمال حقه في الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ، والمجلس لم يطرح هذه المسألة قط . وفي المرة الوحيدة التي استقالت فيها الوزارة ، وزارة علي باشا ، نتيجة لمناقشات حدثت في المجلس ، أظهر المجلس بالإجماع أنه لا يقصد عدم الثقة بها . أما ولم يحدث شيء من ذلك ، فلا موجب للتعديل في هذه الناحية . أما اقتراح القوانين المالية فالأمر فيه متروك في مصر فعلا للوزارة . ولم يقترح أحد قانوناً مالياً في الفترات التي انعقد فيها البرلمان في مصر . فإذا حدث من بعد شيء أمكن تنظيم بعض الحقوق المنصوص عليها في الدستور بقانون يكفل ألا يساء استعمالها .

ولم أنحول عن رأيي ، ولم يظهر الدكتور حافظ تشبهاً برأي معين . ثم إنني أطلعت محمد باشا على ما دار من هذا الحديث ، فأبدى لي اقتناعه التام بوجهة نظري ، مع اقتناعه بأن الأمة في حاجة إلى زمن غير قصير قبل أن يهيمن الرأي العام على البرلمان هيمنة تكفل حسن تطبيق الدستور نصاً وروحاً . وكذلك اتفقنا على أن التعديل في نصوص الدستور لا محل له ، لأن النصوص وحدها لا تكفي إذا لم يراع النواب والشيوخ في تنفيذها الروح الدستورية والبرلمانية السليمة ، وإذا هم لم يدافعوا عنها ، دفاع المؤمن عن إيمانه ، إذا تعرضت لأي مساس .

تقضت أيام بعد ذلك تناول الحديث أثناءها مشروع المعاهدة . وكم كان عجبني حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى . فقد ألغيت ديباجته التي تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه . وقد تساءلت عن السبب في هذا التحول فلم أجد جواباً مقنعاً .

وشعرت بعد أيام أن بقائي بلندن أصبح غير مرغوب فيه . فقد ألح علي بعضهم بالسؤال غير مرة : متى أسافر إلى باريس ، وكنت قد أعلنت عزمي على السفر إليها . فلما كثف هذا الجو حولي ، آثرت أن أدع جو لندن إلى إيسترن على الشاطئ الإنجليزي ، أستجم بها زمناً أسافر بعده إلى باريس .

أود ، قبل المضي في الحديث عن سفرى لفرنسا وعودتنا جميعاً إلى مصر ، أن أذكر جلسة بمجلس العموم البريطاني حضرها أثناء مقامي بلندن ، واستمعت فيها للبلاغة البرلمانية الإنجليزية ، أثناء مناقشة موضوع يمس مصر عن قرب . فقد عزلت حكومة العمال لورد جورج للويد مندوب إنجلترا السامي في مصر . وكان لورد للويد من غلاة المحافظين ، ومن أصدقاء مستر ونستون تشرشل . ولعلها عزلته لأنه من لون سياسى غير لونها ، ولأنها قدرت أنها لا تجد فيه العون الصادق على تنفيذ الخطة التى تريد انتهاجها في مصر . ذلك ما تبادر لخاطرى على الأقل ، وما بعثت به تلغرافياً من لندن إلى « السياسة » أفسر به هذا التصرف . على أن المحافظين رأوا في تصرف حكومة العمال مساساً بنظام الوظائف المدنية لا مسوغ له ، وطلبوا لذلك طرح الموضوع في مجلس العموم لمناقشته . وتحدثت جلسة خاصة حرصت على حضورها . وقد تكلم في المجلس يومئذ زعماء الأحزاب الإنجليزية جميعاً . تكلم مستر بلدوين زعيم المحافظين ، ومستر تشرشل زعيم المحافظين المتطرفين ، وسير هيربرت صمويل بالنياحة عن حزب الأحرار ، ورد عليهم مستر آرثر هندرسون وزير الخارجية ، وتكلم أخيراً مستر رمزي ماكدونالد رئيس وزارة العمال . ومع أن مستر بلدوين كان أكثر المتكلمين بعداً عن الحدة ، لقد أعجبت بمنطقه وبسلامة عبارته الإنجليزية أيما إعجاب . وتكلم من بعد هؤلاء شاب نائب محافظ كانت نظريته أن الوزارة لا يجوز لها أن تواخذ موظفاً على عمل قام به في غير عهدها ، ما دام هذا العمل لا يتصل بتراهته . أما وحكومة المحافظين قد أقرت لورد للويد في تصرفاته ، فليس من حق حكومة العمال أن تعزله إلا إذا عمل في عهدها ما يوجب عزله . وبرغم صواب هذه النظرية انصرف أكثر الحاضرين في المجلس والخطيب يتكلم ، لأنهم رأوه يسهب في شرحها ويكررها ويبطل في ذلك إطالة أملتهم . أما ما قاله زعماء الأحزاب الذين سبقوه ، وما رد به وزير الخارجية ورئيس الوزارة على اعتراضات المعارضة ، فكان جدلاً سياسياً يراد به تجريح الوزارة أكثر من أى شيء آخر . وكان مما رد به مستر آرثر هندرسون يومذاك ، للتدليل على أن تصرفه في عزل لورد للويد لا غبار عليه ، أن قال إن لورد للويد نفسه جاء إليه بعد عزله بشكره ويذكر له أنه تحت تصرفه دائماً ، وأنه مستعد للقيام بأى عمل يعهد الوزير به إليه .

سافرت إلى باريس ، ولحقنى بعد أيام إليها جماعة ممن كانوا بلندن ، فذكروا لى أن الدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى أعلن أن المقترحات التى انتهت إليها محادثات محمد محمود - هندرسون لا تزيد على أنها أساس لمفاوضة في معاهدة

تعقد بين الدولتين ، وتولاها حكومة دستورية تركز إلى برلمان قائم . وكان من رأى هؤلاء الإخوان أن هذا التصريح معناه أن وزارة محمد باشا محمود قد آن لها أن تستقيل ، لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيداً لعودة الوفد إلى الحكم . ولم أناقشهم رأيهم لأوافقهم عليه أو لأخالفهم فيه ، بل آثرت أن أنتظر حتى أرى محمد باشا شخصياً وأتحدث إليه .

وكان موعد عودتنا جميعاً إلى مصر يقترب . وقد حجز محمد باشا ومن معه أماكن على الباخرة الإيطالية ( اسبيريا ) نستقلها كلنا من نابولي . وكان الملك فؤاد قد سافر من باريس إلى لندن . وكنا نحسبه سيظل مقامه أسابيع بأوروبا . لكننا سرعان ما عرفنا أنه أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على اسبيريا التي نسافر عليها . وهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الإنجليز محمد باشا محمود عما إذا كان سيسافر في صحبة الملك فؤاد فكان جوابه : كلا ! بل اختار جلالة الملك الباخرة التي قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر . فلما رأيت هذه العبارة ، وتناقلتها إخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت أننا ذاهبون إلى مصر في جو ملبد بالغيموم .

وسافرت من باريس إلى روما فقضيت بها أسبوعاً ، ثم سألت مدير فندق اكسليسيور ، وكنت أنزل به ، عن فندق في نابولي أنزل به ثلاثة أيام إلى أن أستقل الباخرة ، فقال لي إن فندق اكسليسيور بنابولي يتبع في إدارته فندق روما ، وأرسل برقية يحجز لي مكاناً هناك . فلما بلغت نابولي قال لي مدير الفندق إن الغرفة محجوزة ، ولكنها لم تعد بعد ، وستكون معدة بعد ساعة تستطيع في أثناءها أن تزيل عنك غبار السفر في غرفة أخرى ، لكنه حين رأى جواز سفرى مصرياً دخل به إلى الفندق ثم عاد يقول : آسف لأن الغرفة المحجوزة لك قد شغلت ، وكذلك الغرفة الأخرى . وكان جلالة الملك فؤاد وحاشيته ينزلون بالفندق . ولعل الرجل أطلع بعض رجال الحاشية على جواز سفرى . فانتقلت بمناعى إلى فندق آخر على البحر أعجبني ، وقضيت به الأيام الباقية على سفر اسبيريا .

على أنى قرنت ما حدث من ذلك بما كان من حديث أدى إلى سفر محمد باشا إلى باريس ليطلع جلالة الملك على محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، وبعبارة محمد باشا أن الملك هو الذى يسافر على الباخرة التي اختارها هو ، وقرر في ذهنى أن فى الأمر شيئاً ستظهره الأيام بعد عودتنا إلى مصر .

وأقلتنا اسبيريا إلى الإسكندرية . وغداة وصولنا ألقى محمد باشا خطاباً بديعاً بفناء كلية سان مارك ، ذكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى إليه ، وشرح مزايا

هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة . لكن تصريح الدكتور دالتون كان قد سبق إلى مصر ، ونشر فيها جواً غير الجوا الذي تركه محمد باشا يوم سفره إلى لندن : جو الطمأنينة والثقة بوزارته وتأيدتها . وانتقل محمد باشا إلى القاهرة ونزل بالبلاخنة محاسن ، فكان يزوره فيها من أصدقائه المصريين والإنجليز من كان يبادلهم الرأي في الموقف الذي يقفه والخطة التي يتبناها . رأيت عنده سسل كامبل يوماً وعلى وجهه سبأ الحيرة ، وكأنه يريد أن يقول شيئاً لا يجد إلى التعبير عنه الوسيلة . وسألت محمد باشا بعد خروج كامبل عن موقف الوزارة فطمأنني إلى أنه صاحب الرأي في كل شيء . مع ذلك بقيت غير مطمئن إلى الجوا المحيط بنا .

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة ، وعلى مشروع المعاهدة الذي انتهى إليه محمد باشا . ولم تكن حملتهم على المشروع طعنًا عليه أو انتقاداً منه ، بل كان فيها تحفظ مداه أن المشروع لا يفي بمطالب البلاد كاملة ، وأن وزارة محمد باشا لم يبق لها حظ من البقاء . بل لقد نشرت جريدة البلاغ ، وكان يحرقها يومئذ صاحبها الاستاذ عبد القادر حمزة ، ( مانشيت ) بحروف ضخمة جاء فيه : ( استقالة ، فلا تكن فإقالة ! ) . ومحمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم ، ولا نستطيع نحن في « السياسة » إلا أن نذكر العبارات التي تقال في آخر عهد أية وزارة من الوزارات ، من أنها لم تكن في يوم من الأيام أقوى منها في ذلك اليوم ، وأن ما تديعه صحف الوفد ليس إلا أمانى كاذبة لا تلبث أن تتلاشى ويبدو للناس جميعاً زيفها .

كانت الحوادث تدل كل يوم على حرج مركز الوزارة إزاء السياسة الإنجليزية وإزاء صاحب العرش . وبدأنا نحن الدستوريين تبادل الرأي في معركة الانتخابات وهل نخوضها ، أم يكون امتناعنا عن خوضها أحسن وأكرم .

وانقضت أسابيع ثلاثة ومركز الوزارة يزداد كل يوم دقة . وكان الوزراء جميعاً بالإسكندرية ، فلم يكن بمستطاع أن أرى أحداً منهم أناقشه في الموقف حين بلغ من الدقة مبلغ الحرج . عند ذلك قابلت محمود باشا عبد الرازق وخاطبته ، فوجدته على مثل رأيي من أن كرامتنا جميعاً أصبحت في كفة الميزان ما لم تستقل الوزارة . عند ذلك كتبت مقالا جعلت عنوانه : ( أما لهذا الليل من آخر ! ) ، طلبت فيه إلى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تجدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها . فلما ظهر هذا المقال في الصباح خاطبني بالتليفون زكي باشا أبو السعود ، وقد كان وزيراً للحقانية في وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ،

فأبدى إعجابه بالمقال ، ثم طلب إلى أن أقبله في بيته بشارع بركات بقصر الدوبارة . وكان زكى باشا وفدياً . ولم يمنحني ذلك بطبيعة الحال من مقابلته . فلما لقيته كرر إعجابه بالمقال ثم قال : ألا ترى من مصلحة الوطن أن تحصل مصر على خير مما حصلت عليه في مقترحات محمد محمود - هندرسون ؟ ! قلت : لو أن ذلك كان ممكناً لما ترددت في الجواب بالإيجاب . لكنني أعلم من الإنجليز أنفسهم أنهم قالوا في هذا المشروع كلمتهم الأخيرة . قال : لا تصدق ما يقوله الإنجليز من ذلك . وأنا أؤكد لك أن الوفد إذا تفاوض سيحصل على حقوق جديدة لمصر ، وإني أقول ذلك عن علم وبينة . فلما سمعت ذلك شعرت كأنما أضاعت أمامي فكرة كانت مبهمة في خاطري ، قلت : أما والأمر كذلك فإن إخواننا الذين يقولون بامتناع الدستوريين عن الدخول في الانتخابات محقون في رأيهم تماماً . وأخذ الرجل لسماع هذا الكلام وقال : كيف ؟ ! تمتنعون عن الانتخابات ؟ ! ولماذا ؟ وأجبت في صراحة : لأننا إذا خضنا المعركة فسنخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن الوصول إليه في الوقت الحاضر . فإذا قال الوفد إنه يستطيع الوصول إلى خير منه ، لم يكن معقولاً أن ندفع حجته بأننا لا نريد مزيداً تظفر به مصر من حقوقها . ولهذا فسأشير على الحزب أن يبنى قراره ، بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة في سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين . فإن تحقق ذلك كنا سعداء ، وإلا كانت لنا الحجة على أننا صادقين ، فلم نخدع الأمة يوم قلنا لها إن مشروع محمد محمود - هندرسون هو الكلمة الأخيرة لإنجلترا في الظرف الحاضر .

عبثاً حاول الرجل صدق عن هذه الفكرة ، وإقناعي بأن يدخل الدستوريون المعركة الانتخابية . فقد كانت الحجة التي سقتها أمامه منيرة واضحة قاطعة كل جدل . وترك الرجل وانصرف غير آسف لهذه المقابلة التي أنارت أمامي السبيل ، وجعلت منطق الامتناع عن الانتخابات بهذا الوضوح وبهذه القوة .

في هذا اليوم أو في غدائه ، سافر محمود باشا عيد الرازي إلى الإسكندرية يستعجل استقالة الوزارة . بعد أن بلغ موقفنا نحن الأحرار الدستوريين من الدفة حتى صرنا لا نستطيع أن نقابل أحداً . ولحققت به غداة سفره فإذا بي ألقاه في بيوت سان استقانو متلهلاً يقول لي : التهبنا ، وقدمت الوزارة استقالتها منذ ساعة . وشاركته تهلله أن رأيت الليل ولى . وقبل جلالة الملك الاستقالة . وتسلمت عليها باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وظل بعضهم

أن اختار على باشا ربما كان مقدمة لقيام وزارة مؤلفة بعد الانتخابات تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمد محمود - هندرسون . ويحيل إلى أن اختيار على باشا جاء في اللحظة الأخيرة ، ولم يكن نتيجة تفكير سابق أو خطة متفق عليها . فقد جعل الرجل يدعو من يرى معاونتهم إياه في وزارته ، ويقابلهم في جناحه بفندق سان استفانو . ولم تمض أيام على تأليف الوزارة حتى تبين أنها وزارة انتخابات ، وأنها مقتنعة بأن مصير الأمر للوفد ، فجعلت تسايه فيما يرى . عند ذلك طرحت مسألة الانتخابات على الحزب وقرر عدم الاشتراك فيها ، وأيدت أنا هذا القرار في السياسة بالحجج التي أبدتها لركى باشا أبو السعود . وكذلك تمت الانتخابات من غير معركة ، وألف النحاس باشا وزارته المستندة إلى إجماع مجلس النواب في الأيام الأولى من سنة ١٩٣٠ .

وانتظروا ما تقوله الوزارة الجديدة عن مقترحات المعاهدة . فقد كانت العبارة التي اختارها الوفد ، كما طوّل بإبداء رأيه فيها ، أنه يبدي هذا الرأي ( تحت قبة البرلمان ) . أما وقد أصبح الوفد ( تحت القبة ) فقد اكتفى بطلب تفويض المجلس للمفاوضة من غير ارتباط بشيء . وسافر النحاس باشا ومن اختارهم معه لهذه المهمة ، وفي مقدمتهم الأستاذ مكرم عبيد زميله في الوزارة وسكرتير الوفد ، ونزل القوم لندن وبدأت المفاوضات وبقينا في مصر ننتظر نتيجةها ، وأكبر اعتقادنا أنها ستنهى إلى مثل ما انتهى إليه محمد باشا مع تغيير في الصيغ يتخذ الوفد أساساً للدعاية ، والقول بأنه حصل لمصر على حقوق تزيد على ما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين .

وكانت التلغرافات الخاصة والعامة تنقل إلينا ما يؤكد هذا الظن . فبينما كانت صحف الوفد تتحدث عن جديد كسبه المفاوض المصري في لندن ، كانت أنباء ( السياسة ) الخاصة تذكر ألا جديد إلا في الصياغة . مع هذا كنا نود لو تنتهى هذه المفاوضات إلى نتيجة إيجابية ، حتى تنتهى المزايدات الوطنية على حساب الخلاف بين مصر وإنجلترا ، وحتى تفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسى . ومهما تكن هذه النتيجة فهي خير من أن نبقى في الحلقة المفرغة التي تدور فيها الدعايات الحزبية منذ سنة ١٩٢١ إلى ذلك التاريخ ، أى إلى سنة ١٩٣٠ .

وتواترت الأنباء ذات ليلة بأن المفاوضات انتهت ، وبأن توقيع المفاوضين المصريين والإنجليز قد حدد موعده منتصف تلك الليلة . وإننا لفي انتظار الأنباء البرقية التي تصف حفلة التوقيع ، ومجالس الأشخاص حول المائدة التي يتم التوقيع عليها ، والقلم التاريخي الذي تم

التوقيع به - إذ جاءتنا الأنباء في اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت ، وأن مسألة السودان كانت سبب قطعها . ولقد تولت لنا لذلك دهشة أيما دهشة . ففي الأمر لا ريب سر خفي علينا ، وأكبر ظني أن المفاوضات المصريين يعرفونه . أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالأستعداد لحفلة التوقيع كانت سابقة لأوانها ، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان كانت لا تزال قائمة ؟ لم يعرف يومئذ أحد شيئاً إلا أن المفاوضات قطعت ، وأن المفاوضات المصريين أزمعوا الرحيل من لندن إلى مصر .

لم أشك بعد قطع المفاوضات في أننا مقبلون بعد عودة المفاوضات إلى مصر على أحداث جديدة أيسرها تغيير الوزارة . ولم يغير من اعتقادي هذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ، بعد عودتهما إلى القاهرة ، أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الإنجليز وإن كان قد خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية في ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضات ، ولا تنتهى فيها إلى نتيجة إيجابية ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء .

من ذا ترى يخلف هذه الوزارة ؟ وماذا عسى تكون السياسة التي تقررت ؟ ! لم يمر شيء من ذلك بخاطري ، ولم يخاطبني فيه أحد . وإنا لنتنظر ما عساه يحدث إذ علمت في مساء أحد الأيام أن محمد باشا محمود أصيب بنوبة قرر الدكتور على باشا إبراهيم أنها ناشئة عن الزائدة الدودية ، وقرر لذلك نقله فوراً من منزله إلى المستشفى وإجراء عملية جراحية له في الحال . وأجريت العملية صباح الغد وذهبت إلى المستشفى الإسرائيلي ، وجلست مع عشرات العواد الذين ذهبوا يسألون عن صحة الزعيم النبيل . وسرنا ما علمناه من نجاح العملية ، ونسينا إلى جانب هذا ما تتمخض عنه الأحداث السياسية وما يمكن بين يوم وليلة أن يقع . وبعد ثلاثة أيام أو أربعة ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين في سرير مرضه ، صدر الأمر الملكي بإقالة وزارة النحاس باشا ، ودعى إسماعيل صدقي باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

ترى ، أكان محض المصادفة هو الذي أدى إلى إجراء هذا التغيير في وقت كان رئيس الأحرار الدستوريين فيه طريق فراشه بالمستشفى ؟ أم كان وجوده بالمستشفى مما عجل بهذا الأمر ؟ لا أستطيع أن أجزم بشيء ، لكن محمد باشا رأى اختيار هذا الوقت أمانة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم ، ورأى وهو في فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدق باشا الاشتراك معه في الوزارة ، فمن اشترك منهم فيها كان متخلياً عن عضويته في الحزب . وما كان لي أن أخالفه عن هذا القرار وقد أيقنت أن اختيار صدقي باشا ، وهو

من هو جرأة ومجازفة ، ينطوى على نية لم أتبينها ، وإن اعتقدت أن الخطر من الجسامة بحيث يستوجب الحذر .

وأقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم في وزارة صدق باشا غير حافظ باشا عفيفي . أما توفيق دوس باشا فقد اشترك في الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلًا من الحزب منذ سنة ١٩٢٥ . وحاول صدق باشا أن يقنع محمد علي علوبة باشا بالاشتراك معه ، ولكن علوبة باشا انتهى إلى مشاركة الأحرار الدستوريين قرار عدم الاشتراك مع تأييد الوزارة في كل ما يتفق وسياسة الحزب .

حرصنا في ( السياسة ) على أن نبرز هذا المعنى ، معنى تأييد الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، لأن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة تقوم على الفكرة التي كان يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا . وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحماً ودماً ، وألا تقف الأداة الحكومية في ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة إلى الكاتب الصغير ، ومن العمدة إلى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدق باشا مناوئ صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى يطمعون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها . وما كان لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية . هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولربنوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضرراً بالغاً .

وكان صدق باشا من ناحيته مكتفياً بهذا القدر من التأييد . فهو قد تولى الحكم وحده ، وأراد أن يقاوم تيار الوفد الذى كان جارفاً في ذلك الحين . فإذا هو لم يظفر بتأييد الأحرار الدستوريين ، ولم يظفر كذلك بسكوتهم عنه ، وتعرض لمعارضتهم العنيفة المعروفة بالشدة ، والتي كان يحسب حسابها - إذن لنجمت في طريقه منذ اليوم الأول مصاعب تبلغ أضعاف ما نجم بسبب عدم اشتراكهم في الوزارة . لا بد له إذن من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية ، ولم يكن بد للأحرار الدستوريين كذلك من فترة يسترد أنصارهم في أثنائها

ما ينصفهم ، ولا تخالف الوزارة في أثنائها سياستهم . فإذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد ، وبلغت مخالفتها مبلغاً يسوغ معارضتها ، وجدوا أنصاراً يقفون في صفهم ضدها .

لم يبطئ صدق باشا أن يكشف ولو بعض الشيء عن سياسته . فهو قد جاء ليعدل الدستور . كيف ؟ وإلى أى مدى ؟ ذلك ما لم نكن نعرفه . لكنه أعاد إلى ذاكرتى ما دار بينى وبين محمد باشا محمود ، وبينى وبين حافظ باشا عفيفى من حديث حول الدستور وتعديله ؛ وذلك أثناء محادثات محمد محمود - هندرسون بلندن . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى : أكان حديث هذا التعديل عن علم من الإنجليز ، أم أن مصدره كان مصرياً بحتاً ؟ لكن هذا التساؤل لم يغير من الواقع شيئاً . ولا بد لنا من أن نحدد موقفنا إزاء هذه السياسة التى يريد صدق باشا تنفيذها . أنعارضه ؟ أنؤيده ؟ أنتخذ موقفاً لا هو بالمعارضة ولا هو بالتأييد ، لتكون لنا حرية التصرف من بعد ؟ اختار محمد باشا محمود هذا الوضع الأخير ، فأدلى بتصريح قال فيه إنه يتمسك بأسس الدستور ، ولم يزد على ذلك شيئاً .

وقابلت صدق باشا يوماً ، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطاناً مما يحيزه الدستور القائم . قلت : أولاً ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات ، فإذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصاً على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه ؟ فابتسم ، وقال : هذا أمر ننظر فيه من بعد !

لم تبخل ( السياسة ) على صدق باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل . لكننا مع ذلك كنا ننطوى دائماً على الحذر ، برغم ما كان رئيس الوزارة يظهره من تلمظ وحسن معاملة ومسارة إلى إجابة الأحرار الدستوريين إلى ما يطلبون ، وذلك تقديراً منا لما ننطوى عليه سياسته من نتائج . أحالت الوزارة قاضيين إلى المعاش لأنهما أصدرتا أحكاماً فى قضايا سياسية اعتبرتها الوزارة مخالفة لسياستها ، فكتبت ( حديث اليوم ) فى ( السياسة ) أنقد هذا التصرف نقداً أساسه أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن مثل هذه التصرفات الإدارية . فالقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم إلا بما يمليه عليه ضميره وما ينص عليه القانون ، فإن أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرع من وجوه إعادة النظر .

والواقع أننى كنت ، ولا أزال ، مقتنعاً تمام الاقتناع بكل ما انطوى عليه هذا المقال من آراء . فاستقلال القضاء دعامة العدل . وإذا أخطأ القاضى فعوقب بخطئه هدم ذلك استقلال القضاء من أساسه . فإذا صدر هذا الحكم ممن لا يملكونه ، والهيئات القضائية

العليا وحدها هي التي تملكه ، تعرض ركن العدل للانهار ، وتعرض القضاء نفسه ليكون أداة في يد الهيئة التنفيذية . أما والقضاء يحكم بين الشعب والهيئة التنفيذية في كثير من الأمور المدنية وغيرها ، فإخضاع القضاء لسلطان الهيئة التنفيذية : تعزيم كما تشاء وتشيهم بما تريد ، يزعرع ركن القضاء ويقضى على ثقة الناس بأحكامه ، ويقضى إلى اضطراب أشد الاضطراب ؛ إلى اضطراب هو الفوضى بعينها ، وهو الفساد لأداة الحكم كلها .

أحدث هذا المقال رجة في الأوساط المختلفة . فسر بعضهم بأنه نزعة ظاهرة من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ؛ وفسره آخرون بأنه مجرد إرهاب هذه المعارضة . وبعث إلى على باشا ماهر وزير الحقانية ( العدل ) في وزارة صدق باشا ، فلقبته بمكتبه بالوزارة بالقاهرة ، فحاول أن يفسر لي تصرف الوزارة في عزل القاضيين ، فلم أدعه يمحى في الشرح ، ولم أدع توفيق باشا دوس زميله في الوزارة يؤازره في هذا الشرح ، بل قلت : لكم أن تقتنعوا في شأن القاضي بما ترون . لكن مبدأ عدم قابلية العزل ، وإن لم يتقرر بعد لقضاة المحاكم الابتدائية ، قد روعي في كل العهد ، من يوم أنشئت المحاكم ، تظميناً للناس على استقلال القضاء . فالعدل عنه لأى اعتبار غير مقبول بحال .

لم أفكر في أن أجعل من هذا الموضوع أساس حملة صحفية بطبيعة الحال . بل اكتفيت بما دل عليه هذا المقال من استقلالنا في الرأي ، ومن اقتصار تأييدنا على ما نحن متفقون مع الوزارة فيه من مبادئ وآراء . وما كان لي أن أجعل من الموضوع أساساً لحملة ، ولم يتخذ الحزب بعد قراراً ينقض رأيه الأول في تأييد الوزارة . مع هذا وجدت من بعض أعضاء الحزب مؤيدين ، كما وجدت من أكثر أصدقائنا الأعيان من سألني مترعجاً عما قصدت إليه من كتابة ما كتبت .

وتحدث إلى صدق باشا بعد زمن من كتابة هذا المقال ، يسألني عما سماه ( حزبنا ) ، وأبدى لي من الاستعداد لمؤازرة الحزب أكثر مما أبدى من قبل . وأردت أن أستأنس في هذا الطور من المرحلة برأى رجل أطمئن لرأيه ، فذهبت إلى محمود باشا عبد الرزاق ببلدته ( أبى جرج ) بمديرية المنيا وأخبرته بما حدث ، وبأقوال صدق باشا ، فقال لي : لا يخذعك قول تسمعه ! إنا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، ولكن الحكمة توجب التقدير لها . فلا بأس ، الفينة بعد الفينة ، من مقال كمقالك عن عزل القاضيين من غير أن تجعل من ذلك أساساً لحملة . لقد كان توفيقك في هذا الموضوع جديراً بالإعجاب . فلا ترفض ما يبذله صدق باشا من مجاملة مقابل التأييد الذى نبذله

الآن له ، فهذه المجاملات عدتنا غداً إذا وقفنا منه موقف المعارضة .

وكنت متفقاً تمام الاتفاق مع محمود باشا في أننا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، وليس من الحكمة إظهارها حتى تقوم على أساس متين ، نكسب به من المكانة في الرأي العام مقابل ما قد نخسره من أنصارنا الأعيان الذين ينحشون على جاههم وعلى مصالحهم ، إذا عارضنا الوزارة معارضة ظاهرة . وإنما كان اقتناع محمود باشا واقتناعي ، بأننا مقبلون لا محالة على خصومة مع صدق باشا ، قائماً على أساس من اختلافنا وإياه في الرأي والميل . فهو رجل يؤمن بالحكم وبأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما يرجو الإنسان تحقيقه من خير لبلاده ، فلا بد من الوصول للحكم بأية وسيلة ولو على حساب حرية الشعب وطمأنينته ، ولو استناداً إلى قوة أية سلطة تملك أن ترفع الإنسان إلى منصة الحكم مقابل ما نطلب منه تنفيذه . أما نحن الأحرار الدستوريين ، الذين حاربنا في سبيل الدستور بعد أن وضعنا مشروعه ، فكنا نؤمن بأن الحكم وسيلة لا غاية ، وأن المعارضة تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذي تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر في أحيان كثيرة ، وأن الوصول للحكم إن لم يكن أساسه الكرامة الذاتية التامة لمن يعهد إليه بتبعاته فخير منه البقاء في المعارضة ؛ ولهذا كان محمود باشا واثقاً بثقتي بأن ما يقوم به صدق باشا من تعديل الدستور سيكون أساس معركة بيننا وبينه . ولهذا اتفقنا على أنني كلما قابلت صدق باشا أوقابلت أحد زملائه الوزراء تحدثت في موضوع الدستور وبلغ حرصنا على عدم المساس به ، حتى لا تتم إذا عارضنا الوزارة على أساس تغييرها الدستور بأننا خدعناها أولم نكن صريحين معها . وهذا ما فعلت قبل حديث (أي جرح) وبعده .

كان محمد محمود باشا بعد مغادرته المستشفى . وإبلاله من عملية استئصال الزائدة ، قد سافر إلى إنجلترا طلباً للراحة والاستشفاء . وكان موعد عودته منها في الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر . وقد سافرت وسافر محمود باشا عبد الرزاق إلى بورسعيد عشية وصول الباخرة التي تقل رئيس الأحرار الدستوريين إلى أرض الوطن . وقد قابله الناس حين نزوله بورسعيد مقابلة حماسية ، حرصت على دقة تصويرها لقراء (السياسة) أشد الحرص ، ليعلم صدق باشا وليعلم مؤيدوه أن من ورائنا في البلاد رايّاً عاماً يؤازرنا بقوة تحمل من يستهين بخصومتنا على التفكير الطويل قبل الإقدام عليها . فلم أكن أشك في أن صدق باشا يقدر كما كنت أقدر ، وكما كان محمود باشا عبد الرزاق يقدر ، أن الاتفاق بين الوزارة وبين الأحرار

الدستوريين مؤذن يوماً ما بنهايته . فلم يكن بد من أن نصور له خطر الإقدام على هذه الخصومة ، لعله يتردد أو يجد الوسيلة للترول على رأينا . لكن الرجل كان مسوقاً إلى ما يفعل . ولعله كان مطمئناً إلى أن خصومتنا معه ستفض من حولنا أنصارنا الأعيان الدستوريين ، وتدفعهم إلى ناحيته حرصاً على جاههم ومنافعهم . ومناصرتهم إياه ، مضافة إلى سلطان الحكم وهيئته ، تكفل في نظره ما يريد من مغالبتنا والتغلب علينا .

فبعد أسبوعين من عودة محمد باشا إلى مصر ، دعانا صدق باشا إلى تناول الغداء في (كلوب محمد علي) . وبعد الطعام اجتمعنا في قاعة المكتبة بالنادي ، وحدثنا صدق باشا في الدستور وما هو صانع به . إنه يريد إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإحلال دستور جديد محله . وهو ، فيما قال لنا ، لم يصنع أكثر من أن تلافى ما أثبت العمل عدم صلاحه في الدستور . ثم إنه عرض لنا أمثلة من ذلك ، وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذي يريد إصداره . وأشرت أنا في عرض الحديث إلى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررّة فيه ، وأن من الخير اللجوء إلى هذه الطريقة . لكن محمد باشا استوقفني قائلاً : « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر في المشروع الذي عرضه علينا صدق باشا وندرسه . ونحن نكلفك يادكتور هيكل بهذه الدراسة . ومتى أتممتها عدنا إلى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التي تؤدي بنا إلى تفاهم واتفاق » .

وانصرفنا على هذا . وبعد أيام اجتمعنا ثانية وتحدثنا ، واختلفت وجهات النظر بيننا وبين صدق باشا . وأشهد لقد كنت شديد التشبث بما أبديته من رأى تشبثاً سماه بعض خصومنا من بعد (عناداً) . وفي المساء دعينا لمقابلة أخيرة مع صدق باشا ، حضرها مع محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومحمد علي علوبه باشا ، فألفينا صدق باشا يبلغنا إنذاراً نهائياً بأنه اتفق مع جلالة الملك على إصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفاً مما أبلغنا إياه . وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة ، وقد انتقلنا إلى ميدان المعارضة .

دعونا مجلس إدارة الحزب للاجتماع وأبلغناه ما حدث ، فلم يعترض على ما قررناه أحد ، وإن بدا على وجوه بعضهم أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة التي لا بد منها ، والتي يغتبط الوفديون لها ، والتي تضيع على كثيرين آمالاً في منافع يرجونها .

أما أنا فقد اطمأنت نفسي كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لا تألفه ، إلى موقف معارضة صريحة قوية سبينة الأساس ، قائمة على مبدأ سليم هو بعينه المبدأ الذي

دافعت عنه يوم أنشأنا جريدة السياسة ، أقصد الدفاع عن الدستور وعن حقوق الأمة فيه .  
 بذلك فك قلمي من عقاله ، وانطلق يعبر عن آراء ومبادئ وعواطف انطوت عليها نفسى  
 منذ نشأت ، ومنذ عرفت شيئاً اسمه الحرية وحقوق الشعب والأفراد فى التمتع الصحيح  
 بها . والحق أننى اغتبطت بهذا الموقف الصريح أيما اغتباط . وزاد فى غبطتى أن كان أولو  
 الرأى من رجال الحزب جميعاً يبدون لى من الموافقة على ما أكتب كل يوم ما زادنى  
 حماسة وقوة .

شعر صدق باشا إزاء حملة ( السياسة ) ، الصادقة العنيفة الشديدة المراس والبأس ،  
 بأنه لا بد له من أن يواجه هذه الحملة بكل قوته ، لا رئيس وزارة يعنيه منصب الحكم  
 وجاهه وكفى ، بل رجل سياسة يريد حمل الشعب على الاعتقاد بأنه أصلح ما أفسده الزمان ،  
 ونجى البلاد من فوضى تخبطت فيها أثناء السنوات السبع التى انقضت منذ صدر الدستور  
 فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ . لذلك بدأت معركة عنيفة بيننا وبينه كانت أعنف ما عرفت ،  
 لأن التكافؤ فيها لم يكن قائماً على أساس من حرية الرأى واحترامه ، ولأن القانون فيها ،  
 بل لأن قواعد الخلق نفسها ، أهدرت إلى حد كبير :  
 وتصوير هذه المعركة هو موضوع الفصل الآتى .